

كتب - محمد العزاوي:

أزمة تمويل المشروعات الصغيرة مع البنوك لاتزال مستمرة وقائمة وترفض البنوك التعامل معها أو الاعتراف بها مما أدى إلى هروب الاستثمارات واحجام المستثمرين عن الدخول فيها بالرغم من أهميتها للاقتصاد القومي. طالب المستثمرون بتدخل محافظ البنك المركزي لانقاذ المشروعات الصغيرة الناجحة من التوقف واصدار تعليمات صريحة وواضحة لكافة البنوك لمساندة هذه المشروعات وتمويلها وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة مع المشروعات الكبيرة اسوة بما يتم تطبيقه في جميع دول العالم المتقدم.



نادر رياض



حماده القليوبى

المشروعات الصغيرة تحتاج لتدخل محافظ المركزى الضمانات البنكية.. مشكلة كبرى

التوقف والانهيان نتيجة احجام البنوك عن تمويل هذه الشركات رغم اتجاه الدولة نحو الاهتمام بالمشروعات الصغيرة وتعد لها حالياً تشريع سيصدر قريباً.

من جانبه قال المهندس نادر رياض عضو مجلس ادارة غرفة الصناعات الهندسية باتحاد الصناعات ومستشار رئيس لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب إنه يجب انشاء صندوق لتمويل المشروعات الصغيرة مستقل عن الصندوق الاجتماعى لمساندة المشروعات الصغيرة على النمو ويعبدها عن البنوك مشيراً إلى أنه كان قد طالب بانشاء هذا الصندوق فى مشروع قانون الصناعات الصغيرة الذى سيصدر قريباً.

دور إيجابى

دعا حماده القليوبى رئيس غرفة الصناعات النسيجية باتحاد الصناعات إلى ضرورة أن تقوم البنوك بدور إيجابى وحيوى فى عمليات تمويل المشروعات الجادة والناجحة الصغيرة والمتوسطة حتى يمكن مساندةها والوقوف بجانبها لأنها تعتبر عصب الصناعات الكبيرة والممولة لها.

أضاف أن هناك بعض البنوك ترفض التعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ويصف ذلك بأنه خطأ جسيم لأنه يعرضها للتوقف والانهيان ولا بد من منحها فائدة بسيطة وفترة سماح حتى تستطيع أن تحقق نجاحاً.

سنوات بعد وفاة والده مشيراً إلى نشاط شركته موجود بالاسواق منذ أكثر من ٥٠ عاماً ولا توجد لها أى تعاملات أو مشاكل مع البنوك.

اصرار!

قال: للأسف إن البنوك لاتزال تصر على عدم تمويل المشروعات الصغيرة بحجة أنها لا تصلح للتعامل مع البنوك التى لا تتعامل إلا مع المشروعات الكبيرة فقط مما يبرز مدى الظلم للمشروعات الصغيرة.

وأوضح أنه لجأ إلى البنوك بعد أن رست عليه مناقصتان حكوميتان لاحدى الوزارات ويحتاج إلى تمويل لهما واتجه إلى البنوك وتقدم لهما بطلب للتحويل ولكنها رفضت تقديم أى تمويل وهى بنوك الاسكندرية والاهلى سوتتية وأبوظبى والاهلى والعربى وغيرها بحجة أن حجم رأس مال الشركة وقيمة المبيعات السنوية صغيرة وان البنوك الآن لا تتعامل إلا مع الشركات ذات الحجم الكبير أو التى لا تقل رؤوس اموالها عن ٥ ملايين جنيه مدفوعة بالكامل وحجم المالى السنوى لا يقل عن عشرة ملايين جنيه فكيف يكون لشركة مثل شركته حصلت على عقود توريد منتجاتها ب ٦ ملايين جنيه بالاضافة إلى فرص تصدير إلى الدول العربية والافريقية بنفس المبالغ.

التدخل مطلوب

طالب خالد عبده بضرورة وسرعة تدخل محافظ البنك المركزى لحماية المشروعات الصغيرة الناجحة من

«الجمهورية» التقت بأصحاب المشروعات الصغيرة التى واجهت معاناة حقيقية عند تعاملها مع البنوك. فى البداية يقول المحاسب خالد عبده عضو غرفة الطباعة ومنتجات الورق باتحاد الصناعات ورئيس احدى الشركات أنه واجه معاناة حقيقية عند تعامله مع البنوك لأول مرة منذ أن تولى مسئولية الشركة من أكثر من ١٠